﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦﴾ [النور: 36]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

مساجِدُ اللهِ بيوتُ النّور

لمّا ضربَ اللّهُ المثل لهذا النّور في الآية السّابقة، جعل هنا أحسنَ البِقاع، وهي بيوت الله سبحانه، ظرفًا له[1]، ولمّا كان نورُ الإيمان والقرآن أكثرَ وقوعِ أسبابِه في المساجد، ذكرها اللّه تعالى منوِّهًا بها في هذه الآية[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تُرۡفَعَ﴾: (رفع) أصلٌ يَدُلُّ على خِلافِ الوَضْعِ، تَقولُ: رَفَعْتُ الشَّيْءَ رَفْعًا؛ وهوَ خِلافُ الخَفْضِ[3]، والرَّفْعُ يقال تارة في الأجسام الموضوعة؛ إذا أعليتها عن مقرِّها، نحو: ﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: 93]، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ﴾ [الرعد: 2]، وتارةً في البناء؛ إذا طوَّلته، نحو قوله: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [البقرة: 127]، وتارة في الذِّكر؛ إذا نوَّهته نحو قوله: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ٤﴾ [الشرح:4]، وتارة في المنزلة؛ إذا شرَّفتها، نحو قوله: ﴿وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ﴾ [الزخرف: 32][4]، والمراد بقوله هنا: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾، الرَّفْعُ الماديُّ والمعنويُّ، فيدخل فيه تشييدها وبناؤها، وتعظيمها، وتطهيرها وتعطيرها وتَحليَتُها.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يبدأ التنويرُ الحقيقيُّ من المساجد

بيَّن لله سبحانه في هذه الآية أكثرَ الأماكنِ والأشخاصِ انتفاعًا

(1) الشنقيطي، تفسير سورة النور، ص: 141.
(2) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 568.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رفع).
(4) الراغب، المفردات: (رفع).

بنورِهِ[1]، فقال: هذا النور الذي سبق الحديثُ عنه[2]، موجودٌ في مساجدَ أَمَرَ اللهُ أن يُرْفع شأنُها وبناؤها، ويُذْكر فيها اسمه بتلاوة كتابه والتسبيح والتهليل، وغير ذلك من أنواع الذكر، يُصلّي فيها لله في الصباح والمساء[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقعُ جملة: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ ممّا قبله:

تقديمُ بيوتِ الله في النَّظْمِ، إشارةٌ على تقديمها بالتَّعظيم والإجلال

قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ إمّا أنْ يكون من تمام التَّمثيلِ، فتتعلَّق شبه الجملة بشيءٍ ممّا قبلها، فيجوز أن تتعلَّق بقوله: ﴿يُوقَدُ﴾، أي: (يوقَد المصباحُ في بيوتٍ)، ويصحُّ أن تتعلَّق بمحذوف صفة (لمشكاة)، أي: (مشكاةٌ كائنةٌ في بيوت)، وما بين الصِّفة والموصوف اعتراضٌ، والتَّعلُّق من موجبات الفصل على الاحتمالين، وإنَّما جاء ﴿بُيُوتٍ﴾ بصيغة الجمع مع أنَّ (مشكاة) و﴿مِصْبَاحٌ﴾ مفردان؛ لأنَّ المرادَ بهما الجنسُ، فتساوى الإفراد والجمع، والمقصد من ذكر هذا القيد: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ زيادةُ إيضاحِ المشبَّه به وتحسينه؛ ليُؤدّي ذلك إلى تحسين المُشبَّه؛ لأنَّ ما ذُكِرَ من وصف البيوت وما يجري فيها ممّا يُكسِبُها حُسْنًا في نفوس المؤمنين، فيؤثِّر هذا التَّحسين في إيقاع التمثيلِ كلِّه[4].

ويجوز أن يكونَ قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ منفصلًا عن التَّمثيل، ويكون في موقع الاستئنافِ الابتدائيِّ، والجار والمجرور متعلِّقان بقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، ويكون تقديم الجار والمجرور للاهتمام بتلك البيوتِ، وللتشويق إلى متعلِّق المجرور، وهو التسبيح وأصحابهُ، ويجوز أن يكون ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ خبرًا مقدَّمًا، و﴿رِجَالٌ﴾ [النور: 37] مبتدأً، والجملةُ مستأنفةً استئنافًا بيانيًّا ناشئًا عن قوله: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ

(1) طنطاوي، الوسيط: 10/ 130.
(2) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 17/ 10275.
(3) مجموعة من العلماء، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد، ص: 604.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 246.

﴿مَن يَشَآءُ﴾، كأنَّه سأل سائلٌ عن تعيين بعضِ مِمَّن هداه الله لنوره، فيقال له: (رجالٌ في بيوت)، وقيل: كلمة ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلِّقة بقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ﴾، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا﴾ تكريرٌ لها؛ للتَّأكيد والتَّذكير؛ لِما بينهما من الفاصلة، وللإيذان بأنَّ التَّقديم للاهتمام، لا لِقَصرِ التَّسبيح على الوقوع في البيوت فقط، وفي ذلك تنويهٌ بالمساجد، وبإيقاعِ الصلاةِ والذِّكر فيها[1].

دلالةُ تنكيرِ ﴿بُيُوتٍ﴾:

تنكير ﴿بُيُوتٍ﴾ في قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ للتَّكثير والتعظيم والعموم، أي: كلُّ المساجد على كثْرتها، ويؤيِّد إرادةَ التَّكثير مجيءُ البيوت على وِزانِ جمع الكثرة[2].

كـلُّ بـيـوتِ الله مُـعـظَّـمَـةٌ، ولو كـــان مـسـجـدًا كَمِفْحَصِ قَطاة

دلالةُ التعبيرِ بالبيوت:

عبَّر عن المساجدِ بالبيوت في قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ المساجد مأوًى، له خصوصيَّةٌ وحُرمَة، كما هو شأن البيت الذي يَبيتُ، ويأوي فيه الإنسان، وأنَّ المساجد موضع الرّاحة والسَّكينة والانزواء عن المخلوق إلى الإيواء إلى الخالق، وأصل البيت: المكان المتَّخَذ للمبيتِ ليلًا، ثمَّ أُطلق على مأوى الإنسان في كلِّ وقتٍ، ثمَّ أطلق على كلِّ مقرٍّ مُتَّخَذٍ لغرضٍ وإنْ لم يكن لغرض المأوى والمبيت، بجامع أنَّه صار مأوًى لحصول هذا الغرض الخاص، فكذلك بيوتُ الله المساجد صار مأوًى للصَّلاة والذِّكر والتعبُّد، وهذه الإطلاقات، مجازٌ مرسل، علاقته الإطلاق والتقييد.

سمّيتِ المساجد بيوت الله؛ لأنَّها مـحـلُّ الإيـــواء إليه والتعبُّد له

دلالةُ التَّعبيرِ بالإذْنِ دون الأمر:

عبَّرَ بالإذنِ في قوله: ﴿أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾، ولم يقل: (أمَرَ أن

الإذنُ يـدلُّ على تشريع الحكم، لا عـلى وصـف الحكم

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 178، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 248.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 108، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 178، والشربيني، السراج المنير: 2/ 625.

تُرفع)؛ للدَّلالة على الإعلام بحكم الرَّفع والتَّرخيص فيه والتَّمكين منه، بحسب ما يقتضيه واقِعُ كلِّ بيْتٍ، أهو مأذونٌ فيه على جهة الإباحةِ أم النَّدب أم الوجوب؟ فلم يقل: (أمر)؛ لأنَّ الإذنَ تشريعٌ لأصل الحكم، فدلَّ به على المشروعيَّة التي تدور بين الأحكام الثلاثةِ، كأنَّه قال: أذِنَ اللّٰه بمشروعيَّة أن ترفع، فالإذنُ أعمُّ من الأمر، ولا يخفى ما في التَّعبير بالإذن من الدَّلالة على المشيئة للفِعل والرِّضا به من الآذِن[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بالرَّفع:

الرَّفْعُ في قوله: ﴿أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾ يعني: شَرَعَ إعلاءها على جهةِ التعبُّد والتَّعظيم، والرَّفع هنا: إعلاءٌ في المكان بالبناء والتَّشييد، فهو رفعٌ حسّيٌّ، وإعلاء في المكانة بتعظيمها تعبُّدًا، وصيانتها تطهيرًا من القذر واللغو، فهو رفْعٌ معنويٌّ حسّيٌّ، وحقيقة الرَّفْع[2]: أن يُناء بها حجْبًا وتجنيبًا عن شأنٍ خفيض، أو حالٍ وضيعة، واختار الرّازي: أنَّ رفْعَها بمعنى تعظيمها وتطهيرها، لا بمعنى بنائها، وعلَّل ذلك: بأنَّ قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾ ظاهرُهُ أنَّها كانت بيوتًا قبل الرَّفْع فأذِنَ اللّٰهُ أن تُرفَع، فيكون بناؤها تحصيلًا لحاصل[3]، وليس كذلك؛ لأنَّ ﴿أَذِنَ﴾ جاء بصيغة المُضيِّ، أي: هي بيوتٌ بعد تحقُّق مقتضى الإذن برفعها، لا قبل ذلك، وعليه: فالرَّفع عامٌّ في المعاني الثلاثة[4].

الـرَّفْـعُ تـبـوُّؤٌ لـلـمـكـانـات والأماكـن حِسًّا ومعنًى

دلالةُ وقوعِ اسمِهِ تعالى معمولًا للذِّكْر:

جَعْلُ اسم اللّٰهِ سبحانه معمولًا للذِّكر في قوله: ﴿وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾ يدلُّ على إيقاع الذِّكر باللسان، لا بالقلب فقط؛ لأنَّ ذِكْرَ الاسم، معناه ترديدُهُ باللِّسان، وفيه دليلٌ على أنَّ اللّٰه يُذكَر

الأصلُ في الذِّكر إعـمـالُ آلـةِ اللِّسان

(1) الراغب، المفردات: (أذن)، والبقاعي، نظم الدرر: 13/ 277.
(2) ابن فارس، المقاييس، والراغب، المفردات: (رفع).
(3) الرازي، التفسير الكبير: 24/ 396.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 186.

بأسمائه، وهو كنايةٌ عن لازِمِهِ من ذِكْر المُسمَّى؛ لأنَّه إذا ذُكر الاسمُ؛ ذُكِرَ المسمَّى[1].

نكتةُ تقديمِ الذِّكر على التَّسبيح:

الـذِّكـرُ تحليةٌ بـالـكـمـال، والتسبيح تخليةٌ عن النَّقص

قدَّم الذِّكْرَ على التسبيح في قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾؛ لأنَّ ذِكْر الاسم إثباتٌ للكمال، والتسبيح نفيٌ للنَّقص، وإثبات الكمال تحلية، ونفي النقص تخليةٌ، وأولى بالعبد - إذا استُضيف في بيتِ المَلِك - أن يُقدِّمَ بين يديه بتحلية الإثبات والكمال، قبل تخلية السَّلب والنَّفي، فهذا من كمال الأدب ومن تعظيم بيوت الله، كما أنَّ ذِكر رفْعِ البيوت بتعظيمها، وتجنيبها ما يضع منها، فكان الأولى أن يعطفَ عليه ما هو أنسبُ به من التَّعظيم والإجلال لصاحب البيوت، ولا شكَّ أنَّ إثباتَ الكمال أمكَنُ في باب الإجلال والرِّفْعة، ولذا عطف قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ على قوله: ﴿أَن تُرْفَعَ﴾؛ ليكون ذِكْرُ اسم الله داخلًا مع رفْع البيوتِ في حيِّز الإذْنِ في قوله: ﴿أَذِنَ ٱللَّهُ﴾، وهذا الاشتراكُ في الحيِّز يقوّي أنْ يكون قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ مُرادًا به الصَّلاة[2]، أي: أذِنَ اللهُ أنْ تُرفَعَ، وأنْ يُصلَّى فيها، أو أن تُرفَع بالصَّلاة فيها، ويكون ذلك من تسمية الخاصِّ باسم العام؛ لأنَّ الذِّكر أعمُّ من الصَّلاة؛ لوقوعِهِ خارجَها وداخلها، أو من باب تسمية الكلِّ بالجزء، والذِّكرُ أهمُّ ما في الصَّلاة، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾ [طه: 14]، وقال: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]، أي: صَلّوا الجمعةَ طلبًا لأعزِّ ما فيها، وهو ذكر الله، ففي الكلام مجازٌ مرسل.

توجيه القراءات في ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ وبلاغتها:

في كـل قـراءة إجـابـة عـن القراءة الأخرى

قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء على البناء للمفعول: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ

(1) ابن عثيمين، تفسير سورة النور، ص: 266.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 186.

فِيهَا﴾، وقرأ الباقون بكسرها: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾[1]، فالحجة لمن فتح: أنه جعله فِعْلًا لما لم يسمّ فاعله، ورفع (الرجال) بالابتداء، والخبر ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ﴾، والحجة لمن كسر: أنه جعله فِعْلًا لـ: (الرجال)، فرفعهم به، وجعل ما بعدهم وصفا لحالهم[2]، فقراءة الكسر أجابت عن السؤال المحذوف في قراءة الفتح: فكأن المعنى على أنه لما قال: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، كأنه قيل: مَن يسبِّح الله؟ فقيل: ﴿يُسَبِّحُ﴾ ﴿رِجَالٌ﴾[3].

موقعُ جملة ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾:

التَّسبيحُ من أفراد الذِّكْرِ

يكونُ قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ مفصولًا غيرَ معطوفٍ؛ لوقوعه استئنافًا بيانيًّا بعد قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾، كأنَّ سائلًا سأل عن كيفيَّة الذِّكْر وأجود طرائقه وأوصاف المتحقِّقين به، فقيل: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾، أو يتمُّ الوقفُ على ﴿وَٱلْـَٔاصَالِ﴾ على القراءة المتواترة بالبناء للمفعول: (يُسَبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصال)، فيكون التسبيح بيانًا وتفسيرًا للذِّكْر، وهو من باب تبيين العام بالخاصِّ؛ لأنَّ التَّسبيحَ من أفراد الذِّكْر، ولا يخفى أنَّ اعتبار جملة ﴿يُسَبِّحُ﴾ استئنافًا بيانيًّا هو جارٍ على عدم تعليق التسبيح بالجار والمجرور في قوله: ﴿فِى بُيُوتٍ﴾، فيكون قوله: ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ متعلِّقًا بعاملٍ مضمر، على تقدير: (اذكروهُ في بيوتٍ أذِنَ الله أن تُرفع، ويُذكر فيها اسمه)، ثمَّ يُستبانُ عن ذلك الذِّكْر؟ فيُجاب: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، وهو وجهٌ ينفي الكثير من مُشكِلات الإعراب والتأويل، والفواصل الطويلة بين شِبه الجملة ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ ومتعلِّقاتها المُختلَف عليها، وأيضًا: الفعل المحذوف لا بدَّ أن يُقَدَّر: (اذكروه في بيوت)؛ ليصحَّ الاستئناف البياني في جملة التسبيح، ولو قدِّر (سبِّحوه في بيوت)؛ لحصل إلباسٌ في الاستئناف على البيان[4].

(1) ابن الجزري، النشر: 2/ 332.
(2) ابن خالويه، الحجة، ص: 262.
(3) الأزهري، معاني القراءات: 2/ 209.
(4) صافي، الجدول: 9/ 268.

المجازُ في التَّسبيح:

تُسَمّى الصلاة بالتسبيح؛ لكونه جزءًا منها

يصحُّ حملُ قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ على معنى التسبيح الخاصِّ، وهو الصَّلاة[1]، بقرينة ذِكْر المساجد في قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾، وذِكْرُ الغدوِّ والآصال، وهما أوقات الصَّلاة، وإطلاق التسبيح بمعنى التنزيهِ، وإرادة الصَّلاة، مجازٌ مرسل علاقتُه العمومُ، بإطلاق العام، وإرادة الخاص، فإن قيل: سبق وأنْ حُمِل قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ على معنى الصَّلاة، بطريق المجاز المرسل كذلك، فكيف يُحمل الموضعان على الشَّيء نفسه؟ والجواب: أنَّه لا مانع من إرادة الشَّيء نفْسِهِ بتعديد أوصافه، اهتمامًا بشأنه، ومدحًا له، وتفصيلًا في بيانه، وهذا من باب المغايرة بين الصِّفات، فأراد أوَّلًا أنَّ الصلاة عِمادُها وغايتها ذِكْرُ الله، ثمَّ أراد ثانيًا أنَّ أغلب أركانها مشمولٌ بذِكْرِ التَّسبيح فيها كما في الرُّكوع والسُّجود وهو عبارةٌ عن أغلب أركانها، ولمّا كانت الصَّلاة تُسمّى بهذين الركنين الركوع والسُّجود، وكانا هما محلُّ التَّسبيح؛ فلا جرم أن تُسمّى الصَّلاة تسبيحًا، كما سُمّيت ركوعًا وسجودًا، على أنَّ تسميةَ الصَّلاةِ ذِكْرًا في: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾، ثمَّ تسميتها تسبيحًا في: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ كان له فائدةٌ غير تعديد الإطلاقات، وهو الزِّيادة على ذلك باقترانها بأوقاتها في الموضع الثاني بقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾، وهذان الظَّرفان تقع فيهما الفرائضُ جميعًا، فتكون دلالةً على وقت الصلاة المكتوبة، فالغدوُّ: يبدأ من الصبح إلى الزَّوال، فيشمل صلاة الفجر، والآصال: من الزَّوال إلى الصُّبح، فيشمل الظُّهر والعصر والمغرب والعشاء، بخلاف قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾، فإنَّه عامٌّ في الصلوات جميعًا؛ لأنَّه لم يقرن بوقتٍ كالتسبيح، ولأنَّ الذِّكر عامٌّ في الصلوات فرضًا ونفلًا، ويكأنَّ قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ مجازٌ عن الصلوات

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 186.

كافَّةً فرضًا ونفلًا، وقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ مجازٌ عن الصَّلوات المفروضة، فيكون من باب إلحاقِ الخاصِّ بعد العام، ويكون هذا من التَّوظيف الحسَن للمجاز في حملِ الذِّكْر والتسبيح في الآية على معنًى واحدٍ في كُلٍّ.

فائدةُ تقديم شبه ﴿لَهُۥ﴾:

التَّقديمُ على المعمول في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ﴾ للاعتناء والإجلال، وإفادة الحصر، أي: التَّسبيحُ له وحده سبحانه، لا لغيرِهِ، واللام في: ﴿لَهُۥ﴾ للاختصاص، أي: له خاصَّة.

معنى الباء في: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾:

اغتنام أشرف الأوقات لتسبيح رب الأرض والسموات

الباءُ في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ للملابسة والإلصاق، أي: يقع التَّسبيح منهم ملتبِسًا بوقت الغدوِّ وأوقات الآصالِ، فالكلامُ على حذفِ مضافٍ.

نكتةُ جمعِ الآصال:

(الآصالُ) جملةُ أوقاتٍ مُجْتَمِعة

أفردَ الغدوَّ، وجمعَ الآصالَ في قوله: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾؛ لأنَّ الغدوَّ يتعلَّق به وقت الصبح، فهو الإبكارُ بصلاة الصُّبح، ووقته من أوَّل النَّهار إلى الزَّوال، وأمّا الآصالُ (جمعُ أصيلٍ)؛ فهي من الزَّوال إلى الصَّباح، فتشتمل على جملةٍ من الأوقات، ولذلك جُمِعَتْ؛ ليتحقَّق أنَّ المرادَ منها صلواتُ الظُّهر والعصرِ والمغرب والعشاء[1].

نكتةُ إفرادِ الغدوِّ والآصال بالذِّكْر:

الأوقاتُ أوعيةُ الأعمال والأحوال

إفرادُ الغدوِّ والآصال بالذِّكر، في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾؛ لشرفهما، وكونهما أشهَرَ ما يقع فيه المباشَرة للأعمال، والاشتغال بالأشغال[2].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 13/ 278.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 369.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والثلاثون،
سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والثلاثون، سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 36 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-79-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 36 : المجلد السادس والثلاثون، سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-78-5
*
إذن طباعة رقم:MC-03-01-8956803 بتاريخ 2024/11/26م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»